الأمم المتحدة
A/RES/79/239
الجمعية العامة
Distr.: General
31 December 2024

الدورة التاسعة والسبعون
البند 98 من جدول الأعمال
نزع السلاح العام الكامل

قرار اتخذته الجمعية العامة في 24 كانون الأول/ديسمبر 2024

[بناء على تقرير اللجنة الأولى (A/79/408، الفقرة 114)]

239/79 - الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري وآثاره على السلام والأمن الدوليين

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد أن القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ينطبق على ما يطرأ على مدى الدورة العُمرية لقدرات الذكاء الاصطناعي من مسائل تخضع لأحكامه، وكذلك على المنظومات التي تستمد فعاليتها من هذه القدرات في المجال العسكري،

وإذ تشدد على أهمية ضمان التطبيق المسؤول للذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، والذي يشمل، لأغراض هذا القرار، الذكاء الاصطناعي المتمحور حول الإنسان والخاضع للمساءلة والمأمون والمؤمن والموثوق والذي يُستخدم في إطار الامتثال للقانون الدولي،

وإذ تأخذ في الاعتبار أن هذا القرار يركز على الدورة العُمرية الكاملة لقدرات الذكاء الاصطناعي المطبقة في المجال العسكري، بما في ذلك مرحلة ما قبل التصميم ومراحل التصميم والإنشاء والتقييم والاختبار والإدخال في الخدمة والاستعمال والبيع والشراء والتشغيل والإخراج من الخدمة، وأن هذا القرار لا يغطي الذكاء الاصطناعي في المجال المدني،

وإذ تضع في اعتبارها أن الدول قد بدأت بإدماج الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد في مجموعة واسعة من التطبيقات في المجال العسكري، بما في ذلك في الأسلحة ومنظومات الأسلحة وغيرها من وسائل وأساليب القتال، وكذلك المنظومات التي تدعم العمليات العسكرية،

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تدرك الآثار التي يُحتمل أن تخلِّفها على السلام والأمن الدوليين، ولا سيما في مجالات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، التطوراتُ المتعلقة بتطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى تعزيز التوصل إلى فهم مشترك للآثار التي يُحتمل أن تنشأ عن الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري من أجل تسخير فوائده مع التقليل إلى أدنى حد من مخاطر استخدامه، وبالحاجة إلى مواصلة تقييمها،

وإذ تضع في اعتبارها ما قد يتيحه الذكاء الاصطناعي من فرص وما قد يحققه من فوائد في المجال العسكري، كما هو الحال في مجالات الامتثال للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين والأعيان المدنية في النزاع المسلح،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا التحديات والشواغل التي يطرحها تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري من المنظور الإنساني والقانوني والأمني والتكنولوجي والأخلاقي، فضلا عن التأثير المحتمل لهذه التطبيقات على الأمن والاستقرار الدوليين، بما في ذلك خطر حدوث سباق تسلح، وسوء التقدير، وخفض عتبة النزاع وتصعيد النزاع، والانتشار إلى جهات فاعلة من غير الدول، وإذ تشير أيضًا إلى النتائج المحتملة المتعلقة بجوانب مختلفة منها الجوانب الجنسانية أو العرقية أو العمرية أو الاجتماعية التي يمكن أن يتسبب بها التحيز في مجموعات البيانات أو غيرها من أشكال التحيز الخوارزمية في الذكاء الاصطناعي،

وإذ تضع في اعتبارها كذلك ضرورة قيام الدول بتنفيذ الضمانات المناسبة، بما في ذلك التدابير المتعلقة بالتقدير البشري والتحكّم في استخدام القوة، من أجل ضمان التطبيق المسؤول للذكاء الاصطناعي في المجال العسكري بما يتسق مع التزامات كل منها بموجب القانون الدولي المنطبق،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التطورات الراهنة في ميدان العلم والتكنولوجيا وأثرها المحتمل على الجهود المبذولة في مجالي الأمن الدولي ونزع السلاح[(1)]؛

وإذ تسلّم بالحاجة إلى تضييق الفجوات الرقمية وتلك القائمة في مجال الذكاء الاصطناعي في المجتمعات والاقتصادات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وداخلها، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات البلدان النامية وأولوياتها وظروفها، وتدرك بالتالي أهمية تعزيز التعاون الدولي وتعزيز بناء القدرات،

وإذ تسلّم أيضاً بالأهمية الحيوية لتعزيز فهم الآثار المترتبة على الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري وزيادة الوعي بها، بما في ذلك من خلال تبادل المعارف والممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما بين جميع الدول،

وإذ تعترف بمساهمة كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والأوساط التقنية والقطاع الخاص في دعم الدول في فهم ومعالجة الآثار التي يخلّفها تطبيقُ الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري على السلام والأمن، وإذ تؤكد أهمية اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة،

وإذ تعترف أيضا بالجهود الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والعالمية المبذولة للتصدي للمخاطر التي يُحتمل أن يطرحها تطبيقُ الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري على السلام والأمن الدوليين،

(1) A/79/224.

بما في ذلك من خلال وضع الاستراتيجيات والتشريعات والمبادئ والمعايير والسياسات والتدابير ذات الصلة على الصعيد الوطني، وإذ تسلّم بأهمية تعزيز الحوار على جميع المستويات،

وإذ تحيط علما بميثاق المستقبل[2]، بما في ذلك ما قرره رؤساء الدول والحكومات من مواصلة تقييم المخاطر القائمة والمحتملة المرتبطة بالتطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي والفرص الممكنة طوال دورتها العُمرية، بالتشاور مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة؛

وإذ تحيط علما أيضا بالمناقشات التي تجري حاليا في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالتوصيات بشأن التفاهمات المشتركة المتصلة بالتكنولوجيات الناشئة في سياق الأمن الدولي وفي مؤتمر نزع السلاح، وإذ تلاحظ أيضا اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الذكاء الاصطناعي: الفرص والمخاطر في سياق السلام والأمن الدوليين، الذي عقد في 18 تموز/يوليه 2023،

وإذ تعترف بالحاجة الملحة إلى أن يتصدى المجتمع الدولي على سبيل الاستعجال للتحديات والشواغل التي تطرحها التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ولا سيما من خلال العمل الجاري والقيّم الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، المنشأ بموجب اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة[3]، وترحب بالتقدم المحرز في هذه المناقشات، وتحيط علماً بتقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 241/78 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل[4]، وكذلك بالحاجة إلى ضمان التكامل بين المناقشات في هذا الصدد والمناقشات بشأن الآثار الأمنية الأوسع نطاقاً للذكاء الاصطناعي في المجال العسكري،

وإذ تسلّم بقيمة التبادل الشامل المتعدد الأطراف للآراء بشأن الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري وآثاره على السلام والأمن الدوليين،

1 - ***تؤكد*** أن القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ينطبق على ما يخضع لأحكامه من مسائل تطرأ في جميع مراحل الدورة العُمرية للذكاء الاصطناعي، بما في ذلك المنظومات التي تستمد فعاليتها من الذكاء الاصطناعي، في المجال العسكري؛

2 - ***تشجع*** الدول على مواصلة بذل الجهود على الصعد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي والعالمي لمعالجة ما يتصل بتطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري من فرص وتحديات، بما في ذلك من المنظور الإنساني والقانوني والأمني والتكنولوجي والأخلاقي؛

3 - ***تشجع أيضا*** الدول على مواصلة تقييم الآثار التي يخلّفها تطبيقُ الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري على السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال عقد حوار متعدد الأطراف في المحافل الدولية ذات الصلة؛

4 - ***تشجع*** الأمانة العامة والكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على القيام، من خلال التبرعات، بتيسير تبادل المعارف وزيادة الوعي بشأن الآثار التي يخلّفها استخدام الذكاء الاصطناعي

(2) القرار 1/79.

(3) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1342, No. 22495.

(4) A/79/88.

في المجال العسكري على السلام والأمن الدوليين، وذلك بوسائل منها عقد سلسلة من فعاليات تبادل الآراء بشأن هذا الموضوع؛

5 - ***تشجع*** الدول على عقد فعاليات لتبادل الآراء بشأن التطبيق المسؤول للذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، بما في ذلك داخل الأمم المتحدة، بالتعاون مع الدول والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص، مع تعزيز التكامل بين هذه الفعاليات لتبادل الآراء والجهود والعمليات ذات الصلة؛

6 - ***تعقد العزم*** على سد الثغرات بين البلدان فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري، وتدعو الدول إلى اتخاذ إجراءات للتعاون على أساس طوعي في تقديم المساعدة للبلدان النامية وتبادل المعارف معها من خلال تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن ضمان التطبيق المسؤول للذكاء الاصطناعي في المجال العسكري؛

7 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء والدول المراقبة بشأن الفرص والتحديات التي يطرحها تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري على السلام والأمن الدوليين، مع التركيز بوجه خاص على مجالات غير منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وأن يقدم تقريرا موضوعيا يلخص تلك الآراء ويصنف المقترحات المعيارية القائمة والناشئة، ويحتوي على مرفق يتضمن هذه الآراء، إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين لكي تواصل الدول مناقشتها؛

8 - ***تطلب أيضا*** إلى الأمين العام أن يلتمس آراء المنظمات الدولية والإقليمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع المدني والأوساط العلمية والقطاع المعني وأن يدرجها باللغة الأصلية التي وردت بها في مرفق التقرير الآنف الذكر؛

9 - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثمانين بندا فرعيا معنونا "الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري وآثاره على السلام والأمن الدوليين" في إطار البند المعنون "نزع السلاح العام الكامل".

الجلسة العامة 55 (المستأنفة)
24 كانون الأول/ديسمبر 2024